



اقتصاد البحرين وآثار جائحة كورونا ورقة مقدمة لندوة الجمعية البحرينية للشفافية

8 سبتمبر 2020

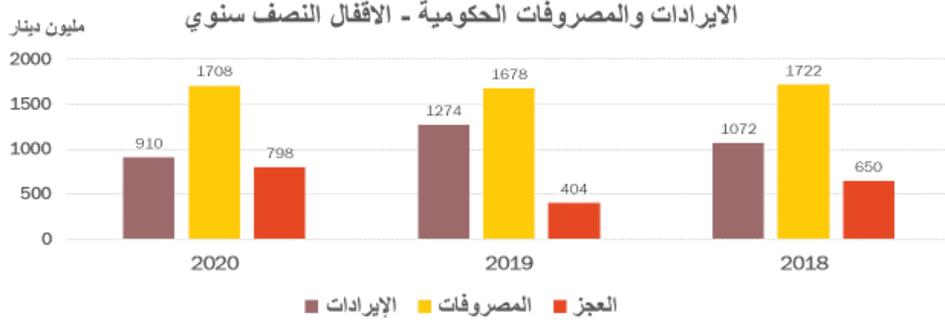
حسن شريف



ملاحح تأثر الاقتصاد البحريني

انخفاض الطلب العالمي على النفط وهبوط أسعاره وتضرر الميزانية العامة (انخفاض الإيرادات وزيادة العجز)
اعلان الحكومة عن حزمة مالية واقتصادية لدعم الاقتصاد والقطاع الخاص بقيمة 4.3 مليار دينار
انخفاض دخل الدولة من الخدمات كالكهرباء والماء والرسوم الأخرى
ازدياد القروض وانخفاض الودائع، وتأثر أرباح البنوك التجارية جراء تأجيل الأقساط لمدة 6 أشهر
تأثر القطاعات الاقتصادية المختلفة وتكبد الكثير من الشركات المدرجة خسائر في النصف الأول
مؤشر أسعار المستهلك - انخفاض الأسعار بحدود 3.4% في يونيو على أساس سنوي

انخفاض الإيرادات الحكومية – أداء الستة أشهر



نتائج النصف الأول من 2020:

الإيرادات: انخفاض إجمالي الإيرادات إلى 910 مليون دينار – أي بنسبة 29% بسبب:

- تراجع أسعار النفط مما أدى إلى انخفاض في الإيرادات النفطية المحصلة بنسبة 35%
- انخفاض الإيرادات غير النفطية بنسبة 13% مقارنة بنفس الفترة للسنة المالية 2019 وذلك نتيجة لتباطؤ النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى تجميد تحصيل بعض الرسوم الحكومية خلال فترة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

المصروفات: ارتفاع نسبي (2%) في المصروفات عند 1,708 مليون دينار

العجز: ازدياد العجز الفعلي للنصف الأول من 2020 ليصل إلى 798 مليون دينار، بارتفاع قدره 98% مقارنة بالعجز نصف السنوي للسنة المالية 2019.

نتائج السنة المالية 2019:

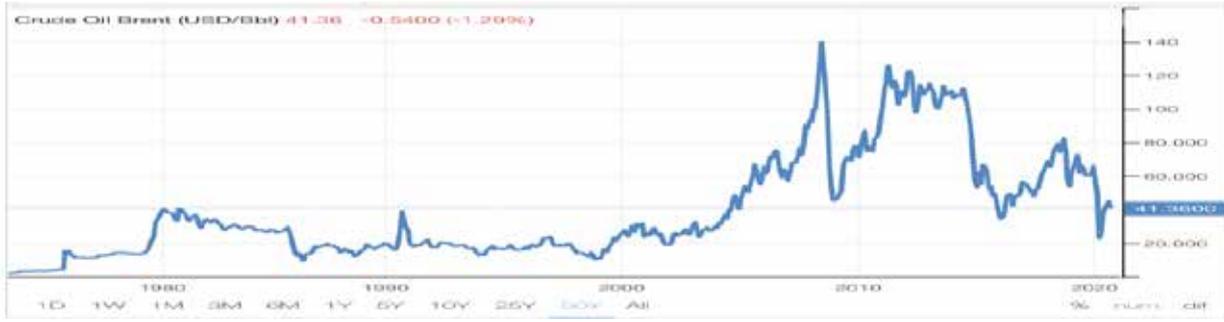
الإيرادات: ارتفاع إجمالي الإيرادات إلى 2,902 مليون دينار – بمقدار 127 مليون أو بنسبة 5%:

- تراجع أسعار النفط مما أدى إلى انخفاض في الإيرادات النفطية المحصلة بنسبة 9%
- ارتفاع الضرائب والرسوم بنسبة 89% إلى 553 مليون، بسبب تطبيق استحقاق ضريبة القيمة المضافة ابتداء من يناير 2019. علما بأن دخل الضريبة وصل إلى 260 مليون دينار فيما كانت توقعات الميزانية 150 مليون دينار (ارتفاع بنسبة 73%)
- أصبحت الضرائب والرسوم تشكل 19% من إيرادات الدولة من 11% في 2018.

المصروفات: انخفاض نسبي للمصروفات (2%) إلى 3,586 مليون دينار:

- بسبب تخفيض مصروفات المشاريع بنسبة 23% إلى 252 مليون دينار. الملاحظ إبقاء مصروفات القوى العاملة عند نسبة 33% من مجموع المصروفات رغم تخفيضها بنسبة 3% إلى 1,399 مليون دينار.
- مقابل ازدياد فوائد القروض بقيمة 25 مليون دينار لتصل إلى 644 مليون دينار (ما يمثل 22% من الإيرادات أو 18% من مجموع المصروفات)

العجز: انخفاض العجز من 894 مليون دينار إلى 683 مليون دينار - بنسبة 24%



هبوط مؤشر أسعار المستهلك



انخفض مؤشر أسعار المستهلك في شهر يونيو 2020 بنسبة مقدارها **3.4%** مقارنة بشهر يونيو من عام 2019، ويعزى هذا الانخفاض الى عدد من الأسباب أبرزها:

◀ انخفاض أسعار السلع والخدمات المرتبطة بالترفيه والتسلية بنسبة **38.5%** بسبب انخفاض أسعار الرحلات السياحية خلال فترة تفشي جائحة كورونا.

لم يشعر المستهلك بهذا الانخفاض لعدم استخدامه خلال الربع الثاني الخدمات المرتبة بالترفيه والتسلية.

انخفاض حجم التبادل التجاري مع دول الخليج

التبادل التجاري خلال النصف الأول (مليون دولار أمريكي)



النسبة المئوية للتغير	عام 2020	عام 2019	التبادل التجاري خلال النصف الأول
+2%	1,482	1,452	السعودية
-20%	935	1,166	الإمارات العربية المتحدة
-25%	138	183	الكويت
-14%	291	337	عمان



النسبة المئوية للتغير	عام 2020	عام 2019	الشهر
+8%	246	228	يناير
+54%	277	180	فبراير
-2%	296	303	مارس
-24%	215	284	أبريل
-36%	183	284	مايو
+52%	262	172	يونيو
+2%	1,482	1,452	مجموع التبادل التجاري خلال النصف الأول (يناير - يونيو)

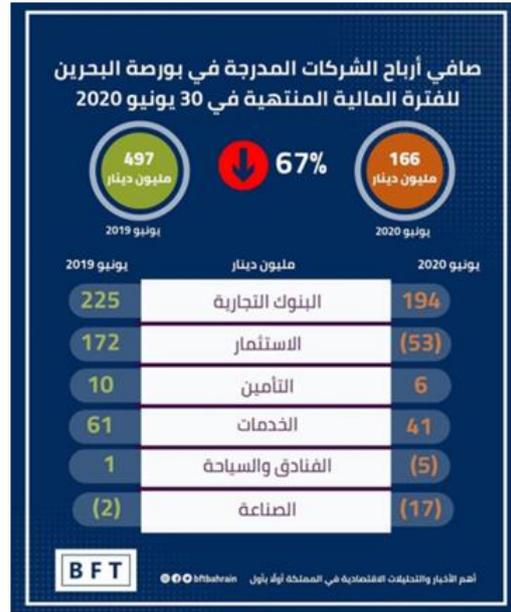
انخفض حجم التبادل التجاري بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية بنسبة وصلت الى -36% في مايو 2020 مقارنة بـ مايو 2019. وبلغ أقصى ارتفاع لحجم التبادل التجاري بين البلدين في شهر فبراير الماضي بزيادة وصلت حتى 54% حيث بلغ حجم التبادل 277 مليون دولار أمريكي.

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

البحرين - إحصاءات التجارة الخارجية - مليون دينار									
إجمالي السنة	مجموع يناير-يوليو	يوليو	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	
	2788	378	426	378	363	404	394	445	2020
4984	2915	493	398	419	448	435	350	372	2019
	-127	-115	28	-41	-85	-31	44	73	الفرق
	-4%	-23%	7%	-10%	-19%	-7%	13%	20%	نسبة الفرق
	1690	202	243	216	224	300	271	234	2020
3093	1788	230	229	276	270	309	248	226	2019
	-98	-28	14	-60	-46	-9	23	8	الفرق
	-5%	-12%	6%	-22%	-17%	-3%	9%	4%	نسبة الفرق
	410	41	65	40	38	77	75	74	2020
795	451	76	47	66	66	67	71	58	2019
	-41	-35	18	-26	-28	10	4	16	الفرق
	-9%	-46%	38%	-39%	-42%	15%	6%	28%	نسبة الفرق

- رغم ارتفاع الواردات بشكل كبير في يناير وفبراير، إلا أنها سرعان ما انخفضت مع تفشي الوباء. إجمالاً وحتى يوليو انخفضت الواردات بنسبة 4% فقط
- الصادرات أيضاً ارتفعت قبل أن تهبط كمجموع بنسبة 5%
- الخاسر الأكبر إعادة الصادرات بنسبة انخفاض 9%.

صافي أرباح الشركات
المدرجة
لنصف الأول من
2020



- تأثر جميع القطاعات، وإن كان بدرجات مختلفة
- أسوأ أداء من ناحية قيمة الانخفاض أو الخسارة كانت في قطاع الاستثمار – أساساً بسبب خسائر إنفستكوروب وبنك أي بي سي.
- انخفاض أرباح البنوك التجارية أساساً بسبب تأجيل الأقساط للأفراد والشركات لمدة 6 أشهر والتأثير المحتمل للجائحة على المقترضين والتدفقات النقدية المستقبلية.
- قطاع الصناعة يشمل: ألبا أكبرهم، والمطاحن والدواجن

أداء شركات القطاع المالي المدرجة للنصف الأول من 2020



- انخفاض أرباح البنوك التجارية أساساً بسبب تأجيل الأقساط للأفراد والشركات لمدة 6 أشهر والتأثير المحتمل للجائحة على المقترضين والتدفقات النقدية المستقبلية، في أسوأ نتائج منذ أعوام.
- أسوأ أداء من ناحية قيمة الانخفاض أو الخسارة كانت في قطاع الاستثمار - أساساً بسبب خسائر إنفستكورب (سنة مالية كاملة) وبنك أي بي سي.
- أريج: شركة إعادة التأمين في طور إعادة الهيكلة (إيقاف نشاط إعادة التأمين وتصفية المحفظة والبحث عن مشتري)
- أداء البنوك المحلية الغير مدرجة كان سيئاً أيضاً.



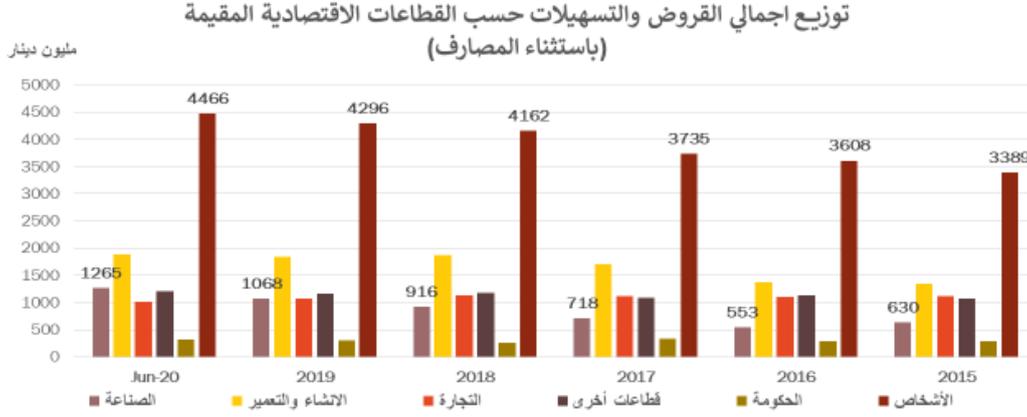
أداء بعض الشركات المساهمة (الآف الدنانير)

الفرق %	أرباح 2020	أرباح 2019	الفرق %	إيرادات 2020	إيرادات 2019	الشركة	القطاع
-27%	29,500	40,300	-23%	61,600	79,700	بنك البحرين والكويت	البنوك التجارية
-27%	29,400	40,000	17%	74,500	63,800	بنك البحرين الوطني	
-77%	2,537	10,837	-19%	18,714	22,998	التسهيلات التجارية	الاستثمار
4%	1,096	1,058	-1%	19,119	19,321	ترافكو	الخدمات
-43%	2,767	4,859	-33%	5,695	8,546	عقارات السيف	
-49%	2,190	4,296	-45%	10,105	18,270	الأسواق الحرة	
5.5%	35,900	34,000	-6%	189,800	201,700	بتلكو	
51%	6,907	4,564	14%	21,110	18,576	أيه بي إم تيرمينالز	
44%	(10,637)	(19,143)	16%	519,974	448,584	المنيوم البحرين	الصناعة

حسب تعليمات المصرف المركزي للمصارف فان خسائر التعديل على الموجودات المالية الناتجة من تأجيل القروض دون احتساب فوائد وعمولات إضافية، تحول الى حقوق المساهمين بدلا من احتسابها في حساب الأرباح والخسائر. عوائد الفوائد تأثرت أيضا بفعل تخفيض أسعار الفائدة (حوالي 1.25% من قبل المصرف المركزي – للمحافظة على الارتباط بالدولار)

- **بنك البحرين والكويت:** انخفاض في صافي دخل الفوائد
- **بنك البحرين الوطني:** النتائج بعد دمج نتائج بنك البحرين الإسلامي – زيادة صافي الفوائد المكتسبة – بسبب زيادة القروض بحوالي 900 مليون دينار بالإضافة الى 65 مليون دينار أوراق مالية استثمارية، ولكن رافق ذلك زيادة كبيرة في مصاريف الموظفين ومخصصات انخفاض القيمة.
- **التسهيلات التجارية:** نشاط متعدد – انخفاض صافي الفوائد المكتسبة من القروض، وكذلك صافي البيع والربح من بيع السيارات، بالإضافة الى انخفاض العمولات الأخرى. كما زادت مخصصات انخفاض قيمة القروض بحوالي 5 مليون دينار.
- **ترافكو:** المحافظة على قيمة الإيرادات رافقه زيادة تكلفة الموظفين. إلا أن الشركة حافظت على أرباحها بعد استلام دعم الحكومة بقيمة 400 ألف دينار.
- **عقارات السيف:** انخفاض إيرادات الإيجار بسبب وقف الإيجار لعدة أشهر، وإيراد الشقق الفندقية والأنشطة الترفيهية. وخفض المصاريف بحوالي 400 ألف دينار.
- **الأسواق الحرة:** انخفاض المبيعات بسبب التوقف شبه تام للمطار.
- **بتلكو:** انخفاض نتيجة بيع شركة كوليتي نت في 2019 والذي نتج أيضا عن انخفاض كبير في المصروفات التشغيلية للشبكة وتكلفة الموظفين، ، وانخفاض مبيعات الأجهزة وإيرادات التجوال الدولي.
- **أي بي إم تيرمينالز:** زيادة الإيرادات نتيجة التحول من النقل البري إلى النقل البحري نتيجة لإغلاق جسر الملك فهد، وزيادة حجم الشحنات، فيما تم ضبط التكاليف التشغيلية واستلام 800 دينار دعم من الحكومة.
- **ألبا:** زيادة حجم المبيعات، قابلها انخفاض أسعار الألومينا وزيادة المصاريف العمومية والإدارية وتكاليف التمويل. الملفت خفض المبيعات المحلية بقيمة 20 مليون دينار (نسبة -17% لسته اشهر 2019).

ارتفاع القروض المصرفية من قبل مصارف التجزئة



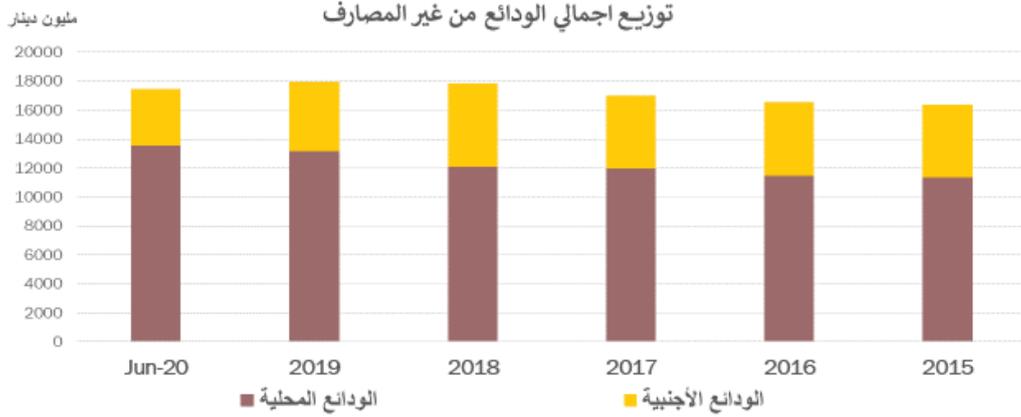
❖ بلغ مجموع القروض بنهاية يونيو 2020 مبلغ 10,181 مليون دينار، بزيادة 465 مليون دينار نهاية 2019 (ارتفاع بنسبة 4.5%)

❖ تشكل قروض الأشخاص نسبة 44% من مجموع القروض

يبدو أن تأجيل الأقساط لم يخفف وطئه المعيشة على الأفراد وتكاليف تعطيل الاعمال فقط، بل ساهم في الحفاظ على المستويات المرتفعة للإقراض من قبل البنوك. وقد دعم المصرف المركزي سيولة البنوك لتخطي آثار الجائحة على البنوك وعملائهم.

- استمرار الزيادة بقروض الأشخاص بحوالي 4% (170 مليون دينار) – مقارنة بمبلغ 134 مليون دينار لكامل العام الماضي. توسع عام في جميع أنواع القروض وخصوصاً قروض مقابل الراتب، والقروض العقاري وقروض السيارات وقابل ودائع.
- استمرار زيادة القروض للصناعة بوتيرة أعلى (12%) بحوالي 200 مليون، مقابل 152 مليون لكامل العام الماضي.
- مواصلة الانخفاض في قروض القطاع التجاري.
- زيادة طفيفة في القطاعات الأخرى.

انخفاض ودائع مصارف قطاع التجزئة



في مقابل ارتفاع القروض المصرفية، فقد كان اتجاه الودائع في الاتجاه المعاكس، حيث انخفض اجمالي الودائع بحوالي 500 مليون دينار (بنسبة 3%) الى 17,445 مليون دينار للمرة الأولى (ارتفع بنسبة 70% منذ 2010 وبشكل تصاعدي سنويا).

ورغم ان الودائع المحلية (وبشكل كبير بالدينار البحريني) قد ارتفع بحوالي 413 مليون دينار (بنسبة 3%)، إلا أن الانخفاض جاء نتيجة الانخفاض الكبير للودائع الأجنبية (المقومة أساسا بعملات اجنبية) - حوالي 932 مليون دينار (أي بنسبة 19%).

التصنيف الائتماني

التصنيف الائتماني من وكالات التصنيف العالمية
لجدول مجلس التعاون الخليجي

Fitch Ratings		MOODY'S		S&P Global		الدولة
النظرة	التصنيف	النظرة	التصنيف	النظرة	التصنيف	
مستقرة	B+	مستقرة	B2	مستقرة	B+	البحرين
مستقرة	AA	-	Aa2	سلبية	AA-	الكويت
سلبية	BB-	سلبية	Ba3	سلبية	BB-	عمان
مستقرة	AA-	مستقرة	Aa3	مستقرة	AA-	قطر
مستقرة	A	سلبية	A1	مستقرة	A-	السعودية
-	-	مستقرة	Aa2	-	-	الإمارات
مستقرة	AA	مستقرة	Aa2	مستقرة	AA	أبو ظبي

BFT أهم الأخبار والتحليلات الاقتصادية في المنطقة أول باول BFTBahrain

- ثلاث أكبر وكالات التصنيف – أمريكية- أعلاه، تسيطر على حوالي 95% من السوق.
- هناك أكثر من 150 وكالة تصنيف.
- تصنف الدول والشركات حسب وضعها الائتماني.

أبرز معايير التصنيف الائتماني السيادي

يتابع كبار المستثمرين في العالم التصنيفات الائتمانية للدول والشركات التي تصدرها أهم الوكالات، ونعني بكبار المستثمرين الحكومات وصناديقها السيادية والمؤسسات المالية والاستثمارية والصناديق المشتركة وصناديق التحوط والتي تستثمر في السندات والصكوك والقروض وأوراق الضمانات والأسهم وغيرها من الاستثمارات الرئيسية.

معدل التضخم	التنمية الاقتصادية والتنوع الاقتصادي	وضع الديون الخارجية للدولة	المالية العامة للدولة
ميزان المدفوعات	تاريخ الدول في التزامها بسداد ديونها	مصداقية السياسة النقدية	نمو الناتج المحلي
متانة وتنوع الجهاز المصرفي	التشريعات والقوانين وبيئة الأعمال	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	

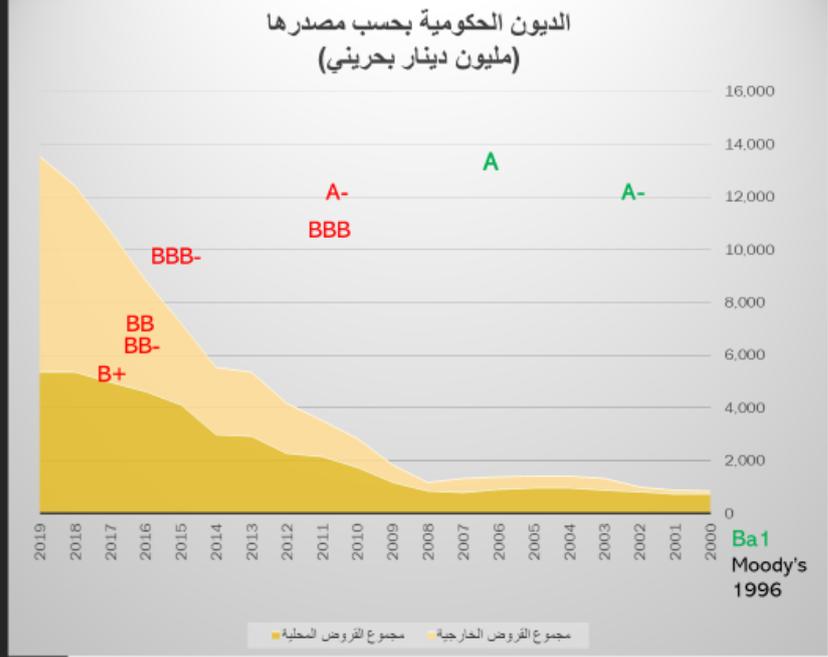
درجات التصنيف الائتماني

مقياس إس أند بي

درجة استثمارية (Investment Grade)		
التصنيف الائتماني	المخاطر	أمثلة للدول
AAA	قدرة قوية للغاية على الوفاء بالالتزامات المالية	كندا، ألمانيا، النرويج، سنغافورة، الدانمارك، هولندا وأستراليا
AA	درجة قوية جداً على الوفاء بالالتزامات المالية	أمريكا، قطر، الكويت، أبوظبي، المملكة المتحدة، فرنسا، بلجيكا، أيرلندا وكوريا
A	قدرة قوية على الوفاء بالالتزامات المالية، ولكن إلى حد ما عرضة لظروف الاقتصاد المعاكسة والتغيرات في الظروف	السعودية، إسبانيا، بولندا، اليابان، الصين، تشيلي، ماليزيا
BBB	القدرة الكافية لوفاء بالالتزامات المالية، ولكن أكثر عرضة للظروف الاقتصادية المعاكسة	إيطاليا، البرتغال، هنغاريا، تايلند، اندونيسيا والفلبين
BBB-	تعتبر أقل مستوى استثماري	روسيا، المغرب، الهند، قبرص وكولومبيا
درجة مضاربة (Speculative Grade)		
BB+	أعلى درجة مضاربة	صربيا، الأرجنتين
BB	أقل عرضة للتغير على المدى القريب ولكن معرضة للتطور العملي للأعمال والوضع المالي والاقتصادي	عمان، الهامام، البرازيل، اليونان، جنوب أفريقيا وفيتنام
B	أكثر عرضة لظروف الأعمال التجارية والمالية والاقتصادية السلبية ولكن لديها حالياً القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية	إيجر، الأردن، مصر، العراق، تركيا، ألبانيا، باكستان، غانا، نيجيريا، بوليفيا، بوركينا فاسو وبينين
CCC	ضعيف حالياً ويعتمد على ظروف تجارية ومالية واقتصادية مواتية لوفاء بالالتزامات المالية	الكويت، موزمبيق وزامبيا
CC	ضعيف للغاية، لم يحدث التخطف عن السداد بعد ولكن من المتوقع أن يكون يقيماً اقراضياً	
C	معرضة حالياً بشدة لعدم السداد، ومن المتوقع أن يكون الاسترداد النهائي أقل من الالتزامات الأعلى تصنيفاً	
D	اتخلف عن سداد التزام مالي أو الإخلال بوعده السداد	الأرجنتين، فنزويلا، الاكوادور وبنان

- درجة مضاربة تسمى أيضا "non=investment لا استثمارية" وسابقا "Junk خردة" وأيضا "High Yield ذات عائد مرتفع – للمستثمرين"
- الأرجنتين كانت في أفضل حالاتها BB في عام 2000، وتقلبت بين SD و B+ عدة مرات منذ 2001 لتنتهي SD في ابريل 2020
- لبنان كانت BB- في 1997 وهو أعلى تصنيف لها، وقد خفضت الى CCC+ في 2008 ولم ترتفع عن B- بعدها حتى تم تخفيض تصنيفها الى SD في مارس 2020 ثم الى D في أغسطس 2020.
- اليونان كانت A+ في 2004، وانخفض تصنيفها الى SD في 2012 إثر تعثرها ووقف دفع بعض قروضها. ارتفعت بعد حملة تقشف وإجراءات اقتصادية ودعم الاتحاد الأوروبي لترتفع تدريجيا الى BB حيث لاتزال دون درجة الاستثمار.
- أمريكا كانت AAA حتى 2011 حين خفضتها الوكالة لأول مرة الى AA+ (لا يوجد تقييم من قبل إس أند بي منذ 2013). فيتش تقريبا الوكالة الوحيدة التي تصنف أمريكا باستمرار، وآخر تصنيف لها AAA في يوليو 2020.

الديون الحكومية والتغير في التصنيف الائتماني



- تصنيف موديز في 1996 يعادل BB+ بمقياس إس أند بي.
- أول تقييم من قبل فيتش عام 2000 بتصنيف BBB-
- أول تقييم من قبل إس أند بي عام 2002 بتصنيف A-
- منحى التقييم يشير الى الأسوأ مع زيادة الدين العام وتقلبات الميزانية العامة.

انعكاسات التصنيف الائتماني

هشاشة في الاقتصاد للدولة وشكوك حول قدرتها على الإيفاء بديونها المحلية والأجنبية

* ارتفاع أسعار الفائدة على السندات والصكوك والقروض التي ترغب الدولة في الحصول عليها.
* محدودية الاستدانة المستقبلية
* مخاوف لدى المستثمرين من الاقتصاد وضبابية حول جدوى الاستثمار فيه.

قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها وديونها المحلية والخارجية

* أسعار فائدة تفضيلية عند إصدار سندات أو صكوك أو عند طلب قرض.
* تحفيز المستثمرين الدوليين والمقرضين على الاكتتاب بقوة في الطرح الذي تصدره تلك الدول.
* خلق مناخ من الثقة لدى رؤوس الأموال في اقتصاد الدولة وبالتالي جذب تدفقات نقدية واستثمارية جديدة.
* التأكيد على قوة الاقتصاد واستناده إلى أسس قوية تحميه من المتغيرات.

بعض إصدارات السندات والصكوك

التاريخ	المصدر	التوع	المدة	المبلغ	سعر الفائدة / الربح	مجموع الطلبات
مايو 2020	حكومة البحرين	صكوك	4.5 سنة	1,000 مليون دولار	6.25%	المجموع 11,000 مليار دولار
		سندات	10 سنوات	1,000 مليون دولار	7.375%	
يناير 2020	ممتلكات	صكوك	7 سنوات	500 مليون دولار	4.25%	غير معروف
سبتمبر 2019	حكومة البحرين	صكوك	8 سنوات	1,000 مليون دولار	4.5%	غير معروف
		سندات	12 سنة	1,000 مليون دولار	5.625%	غير معروف

اقتضت السعودية (A-) في ابريل 2020 بأسعار فائدة كالتالي:

- 5.5 سنة بسعر يعادل حاليا 2.75% لسندات بقيمة 2.5 مليار دولار
- 10.5 سنة بسعر يعادل حاليا 2.85% لسندات بقيمة 1.5 مليار دولار
- 40 سنة بسعر ثابت 4.55% لسندات بقيمة 3 مليار دولار

مقارنة بالبحرين هناك فارق يقدر بأكثر من الضعف (3.5 – 4.5%) معتمدا على الفترة.

تسعيرة السعودية كانت 260 نقطة أعلى من سندات الخزينة الامريكية (حاليا في حدود 15 نقطة لمدة عام) وذلك لسندات 5.5 سنة، و270 نقطة لسندات 10.5 سنة.

وتنوي الحكومة هذه الأيام اصدار صكوك لمدة 7 سنوات وسندات لمدة 12 و30 سنة. أعتقد انها ستكون المرة الأولى لسندات 30 سنة. وبعض الاخبار تشير الى انخفاض ملحوظ لسعر الفائدة مقارنة بإصدارات شهر مايو، حيث تشير هذه التوقعات كالتالي:

- صكوك 7 سنوات: 4.5%
- سندات 12 سنة: 5.5%
- سندات 30 سنة: 6.25%

ومن شأن تخفيض سعر الفائدة تخفيض تكلفة الدين العام وخصوصا بسبب استمرار زيادته العامة وبشكل خاص الديون الخارجية التي أصبحت تشكل 60% من مجموع الدين العام.

دفعت الحكومة العام الماضي 644 مليون دينار كفوائد الدين العام، وهو ما يقدر ب 4.95% على متوسط الدين العام (13 مليار دينار)

إن تخفيض معدل الفائدة بنسبة 1% سيوفر على الميزانية العامة حوالي 136 مليون دينار سنويا (باعتبار الدين العام 13.6 مليار دينار).



اقتصاد البحرين وآثار جائحة كورونا ورقة مقدمة لندوة الجمعية البحرينية للشفافية

٨ سبتمبر ٢٠٢٠

الدكتور حسن العالي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الشكر والتقدير للأخوة الأعضاء في الجمعية البحرينية للشفافية على الترتيب لهذه الندوة والشكر والتقدير لكافة الأخوة المنتدبين والمشاركين، متمنياً أن تشهد الحوارات المفيدة لنا جميعاً.

وفي البداية لا بد من التأكيد إن تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا سيظل في هذه المرحلة غير مكتمل الصورة لأن الجائحة مستمرة ولم تنتهي بعد، والأهم من ذلك إن حزم دعم المالي المباشر وغير المباشر التي قدمت للأفراد والشركات سوف تنتهي بنهاية هذا الشهر. لذلك، فأنا نتوقع أن نشهد الآثار بشكل أوضح خلال الأشهر المقبلة.

وسوف نستعرض بشكل سريع المؤشرات المالية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا، والتي اعتقد أنكم جميعاً على إطلاع عليها:

- سجلت مملكة البحرين عجزاً فعلياً في النصف الأول من عام ٢٠٢٠ بلغ ٧٩٨ مليون دينار (بالمقارنة مع ٦٠٠ مليون العجز المقدر في الميزانية)، بارتفاع قدره ٩٨% مقارنة بالعجز نصف السنوي للسنة المالية ٢٠١٩، حيث بلغ إجمالي الإيرادات الفعلية بلغ ٩١٠ ملايين دينار، بنسبة انخفاض تصل إلى ٢٩% عن نتائج تنفيذ النصف السنوية للسنة المالية السابقة. ويعود هذا لانخفاض أسعار النفط، ما أدى إلى انخفاض في الإيرادات النفطية المحصلة بنسبة ٣٥% مقارنة بمحصلة الفترة ذاتها للسنة المالية ٢٠١٩. بينما وبينت أن الإيرادات غير النفطية انخفضت بنسبة ١٣% مقارنة بنفس الفترة للسنة الماضية؛ نتيجة لتباطؤ النشاط الاقتصادي على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، بالإضافة إلى تجميد تحصيل بعض الرسوم الحكومية خلال فترة جائحة فيروس كورونا.
- وفي مايو، توقعت "ستاندرد أند بورز" للتصنيفات الائتمانية انكماش اقتصاد البحرين بحدود ٥ في المئة في ٢٠٢٠، وهي نسبة تزيد عن توقعات أعلنها صندوق النقد الدولي في أبريل بانكماش اقتصاد البحرين بنسبة ٣,٦ في المئة.

● أفادت البيانات الرسمية أن عجز الميزان التجاري لمملكة البحرين خلال الربع الثاني ٢٠٢٠ بلغ ٤٨٥ مليون دينار، حيث انخفضت قيمة الصادرات وطنية المنشأ بنسبة ٩,٢ بالمئة إلى ٥٤٠ مليون دينار (١,٤٤ مليار دولار) بالربع الثاني، فيما انخفضت قيمة إعادة التصدير بنسبة ٢٠ بالمئة إلى ١٤٣ مليون دينار (٣٨١,٥ مليون دولار). وعلى صعيد واردات البحرين السلعية، أفاد التقرير، بأنها سجلت ١,١٦٨ مليار دينار (٣,١١ مليارات دولار)، مقابل ١,٢٦٧ مليار دينار (٣,٣٨ مليارات دولار) بالربع الثاني ٢٠١٩، بنسبة انخفاض ٨ بالمئة.

● ارتفعت التعاملات عبر بنفنت وخاصة فوري بلس بشكل كبير خلال النصف الاول من العام، حيث قفزت قيمة المعاملات من ٢١٥ مليون دينار في الربع الرابع ٢٠١٩ إلى ٣٠٥ مليون دينار في الربع الأول ٢٠٢٠ ثم ٥٠٧ مليون دينار الربع الثاني أي مرة ونصف أكثر من الربع الاخير ٢٠١٩.

● فقد مؤشر بورصة البحرين ٢١% من قيمته أي نحو مليارين ومئتين مليون دينار خلال النصف الأول من العام وشمل كافة القطاعات لكن الأقل كان في الخدمات والتأمين.

● الدين العام ارتفع بمقدار ٢٨٢ مليون دينار خلال النصف الاول ٢٠٢٠ بالمقارنة مع ديسمبر ٢٠١٩ ليبلغ ١٢,٣ مليون دينار وهو يعادل تقريبا ٨٥% من الناتج المحلي الإجمالي.

● عرض النقد بمفهومه الواسع ارتفع بمقدار ٥٠٧ مليون دينار خلال النصف الاول ليبلغ ١٤,٢ مليار دينار وهو ناتج أساسا عن ارتفاع ودائع القطاع الخاص لدى البنوك.

● احتياطات النقد الأجنبي كانت ١,٣ مليار دينار في ديسمبر ٢٠١٩، انخفضت إلى ادنى مستوى لها في أبريل وبلغت ٢٩٠ مليون دينار لكنها عاودت الارتفاع إلى ٥٩٦ مليون دينار في يونيو ٢٠٢٠

● الملاحظة اللافتة إن ودائع القطاع الخاص ارتفعت بصورة كبيرة لدى البنوك وبقية ٧٤٨ مليون دينار لتبلغ ١٢,٣ مليار دينار بنهاية يونيو ٢٠٢٠، واعتقد إن سبب ذلك هو قيام الشركات والعوائل بتسييل استثماراتها أو تحويل ودائعها في الخارج إلى البنوك المحلية لكونها تطمئن لها بصورة أكبر.

● الملاحظة الأخرى اللافتة للنظر إن التسهيلات المصرفية الممنوحة للأفراد ولقطاع الأعمال ارتفعت هي الأخرى بشكل كبير خلال النصف الاول وبقية ٤٤٦ مليون دينار لتبلغ ١٠,٢ مليار دينار في يونيو ٢٠٢٠، حيث ارتفع التسهيلات الممنوحة للأفراد بقيمة ١٧٠ مليون دينار منها نحو ١٠٠ مليون دينار مقابل ضمان الراتب و ١٠٠ مليون دينار للتمويل العقاري، حيث انخفضت لأشكال أخرى. بينما ارتفعت التسهيلات لقطاع الأعمال بقيمة ٢٤٨ مليون دينار خلال النصف الأول. وذهبت معظم الزيادة للصناعة والإنشاءات.

● فيما يخص تطورات سوق العمل خلال النصف الأول لم تتوفر لدينا بيانات، حيث توقفت هيئة تنظيم سوق العمل عن تحديث بياناتها عن العمالة الجديدة والعمالة المسرحة. لكن بيانات هيئة التأمينات الاجتماعية تبين أن العمالة الوافدة انخفضت بأكثر من ٢٠ ألف خلال العام ٢٠١٩ والربع الأول ٢٠٢٠. وخلال الربع الأول انخفضت العمالة الوافدة نحو ٢٥٠٠ ، لكننا نعتقد إن الأعداد تزايدت خلال الربع الثاني من العام. كما تظهر البيانات أن نحو ٧٣% من المجموع البالغ نحو ٤٧٥ ألف عام يستلمون رواتب أقل من ١٠٠ دينار و ٨١% أقل من اربعمائة دينار.

بعد هذا العرض نأتي للحديث عن حزم الدعم الذي قدمته الدولة وهي دون شك كانت كبيرة وفاعلة وساهمت بشكل كبير في حماية الفرد والمجتمع والاقتصاد من تداعيات الجائحة. طبعاً ليس بصورة شاملة ولكن إلى حد كبير، وهي تعكس نظرة حكيمة في التعامل مع تداعيات الجائحة.

لكن ما يهمنا هنا إبداء الملاحظات التالية على تصميم هذه الحزم والتي فرضتها محدودية الخيارات التي كانت متاحة أمام الدولة لتمويلها بسبب الوضع المالي العام للدولة وبسبب عدة اختلالات في الاقتصاد.

فنحن نلاحظ أولاً إن الجانب السخي من الدعم وأقصد به دعم الأجور في الحزمة الأولى وفي الحزمة الثانية جاء من صندوق التعطل، وهو صندوق تم إنشائه كما هو معروف لتقديم الدعم للعاطلين عن العمل ويمتلك فائض كبير نتيجة شحة تقديم الدعم للعاطلين. فهو ليس صندوق احتياطي للدولة ولا يعد من اموالها.

وثانياً، أيضاً جان سخي آخر من الدعم المتعلق بتقديم الدعم المالي للمؤسسات والمهن المتضررة، فقد تم تمويله عن طريق تمكين، وهي أيضاً ليست صندوق احتياطي يحوي أموال الدولة، وإنما المساهم الرئيسي فيه هو القطاع الخاص وتم تأسيسه لأغراض محددة.

وثالثاً، فيما يخص الاعفاء عن دفع فواتير الكهرباء، وهو دعم سخي آخر، فهو سيؤدي إلى خفض إيرادات الدولة دون شك، ولكن لن يخرج على شكل مدفوعات من الدولة.

ورابعاً، تأجيل أقساط المواطنين للأفراد والشركات فقد تحملت عبئها البنوك وحدها وبما يصل إلى ٢٠٠ مليون دينار.

ووافق مجلس الوزراء في اجتماعه اليوم برئاسة ولي العهد، على استقطاع مبلغ وقدره ٤٥٠ مليون دولار من حساب احتياطي الأجيال القادمة لمرة واحدة فقط لدعم الميزانية العامة للدولة خلال المدة المتبقية من السنة المالية ٢٠٢٠.

كما وافق على وقف تحويل إيرادات النفط المرصودة لصالح حساب احتياطي الأجيال القادمة بصفة مؤقتة حتى نهاية السنة المالية ٢٠٢٠، والموافقة أيضا على إصدار مرسوم بقانون بشأن التصرف في جزء من أموال حساب احتياطي الأجيال القادمة.

وبموجب تقرير ناقشته الحكومة في يوم ٦ يوليو الجاري، فقد بلغت أصول صندوق احتياطي الأجيال المقبلة ٩١٨ مليون دولار، وأشار التقرير إن العوائد الاستثمارية للصندوق بلغت ما قيمته ٧٩ مليون دولار أمريكي بنسبة ١٠% سنوياً تقريباً

القصد من هذه الملاحظات، إننا رغم تأكيدنا على فاعلية الحزم المقدمة إلا أن تصميمها ارتبطت بخيارات محدودة ناجمة عن الوضع المالي والاقتصادي، والذي يتمثل في العجز المالي وتضخم الدين العام وانخفاض أسعار البترول وبرنامج النقشف المالي، ناهيك عن غياب صناديق سيولة احتياط على شاكلة بقية دول المجلس تحمي الدولة والمجتمع في أوقات الأزمات.

وقد أعلنت الدولة عن نيتها خفض نفقات الميزانية بنسبة ٣٠% خلال العام ٢٠٢٠، لكننا نشك في قدرتها على تحقيق ذلك في ظل ارتفاع المصروفات المتعلقة بتدابير مواجهة تداعيات كورونا.

إن أبرز الدروس الواجب تعلمها من الجائحة والتي ربما نواجه بمثلها مستقبلاً أن الدولة يجب أن تكون قادرة على تنويع خياراتها في حماية نفسها والاقتصاد والمجتمع وأن يكزن لديها هامش وقائي كاف لمواجهة مثل هذه الأوضاع بحيث لا تضطر لتحويل استخدام الصناديق القائمة وتستنزف احتياطياتها.

إن هذه الهدف لن يتحقق من خلال إصلاح الميزانية فحسب، بل من خلال إصلاح الاقتصاد ككل ومعالجة كافة مظاهر الخلل فيه.

ولعل أبرز مظاهر الخلل هي :

١. ضعف تنويع القاعدة الاقتصادية: على الرغم من أن مساهمة النفط تمثل ١٧,٩% في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن أغلب القطاعات النشطة في الاقتصاد مثل المواصلات والتشييد والتجارة والعقارات والصناعات التحويلية لا تولد قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد سواء من حيث العائد المالي أو الوظائف المولدة. وإذا استثنينا البنوك وشركات الاتصالات والشركات الكبيرة مثل بابكو وألبا وبعض شركات التطوير العقاري، فإن ٩٠% من المنشآت هي من المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة (المصدر: قاعدة بيانات هيئة تنظيم سوق العمل) التي تعتمد على العمالة الأجنبية الرخيصة، ومعظم مدخلاتها تكون مستوردة من الخارج. من جهة أخرى، فإن نشاط جميع القطاعات دون استثناء مرتبطة

ارتباط وثيق بالإنفاق الحكومي المرتبط بدوره بحجم الإيرادات النفطية. لذلك، تتعرض معظم هذه القطاعات لدورات من النمو والتراجع وفقا لحجم الانفاق الحكومي.

إذا ما نظرنا لمساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي وفقا للتقارير الصادرة عن وزارة المالية للعام ٢٠١٩، نجد أن النفط والغاز يساهم بنسبة ١٧,٩%، والمشروعات المالية ١٦,٦%، والصناعات التحويلية ١٤,٥%، والخدمات الحكومية ١١,٨%، والمواصلات والاتصالات ٧,٦%، والبناء والتشييد ٧,٤%، والخدمات الاجتماعية والشخصية ٦,٤%، والأنشطة العقارية ٥,٤%، والأخرى ٥,٥%، والتجارة ٤,٥%، والفنادق والمطاعم ٢,٥%.

ويتضح مما سبق إن مساهمات القطاعات غير النفطية ٨٢,١% من الناتج. لكن في الحقيقة، فإن مساهماتي القطاع النفطي وغير النفطي لا تعادل مساهمة الحكومة وقطاع الأعمال على التوالي في الناتج المحلي في البحرين، حيث إن جزء كبير من أنشطة القطاع غير النفطي مملوك من قبل الحكومة أو مؤسسات حكومية أو هيئات التقاعد والتأمين الاجتماعي.

فعلى سبيل المثال، تمثل صناعات الألمنيوم والحديد والصلب والبتروكيماويات والصناعات التحويلية الرئيسية في البحرين، وهي شركات حكومية وشبه حكومية بحرينية واستثمارات حكومية خليجية وأجنبية. كذلك الحال بالنسبة للمشروعات المالية، فإن بنوك رئيسية مثل بنك البحرين الوطني وبنك البحرين والكويت والبنك الأهلي والمؤسسة العربية المصرفية تمتلك الحكومة البحرينية وصناديق الاستثمار الخليجية وهيئات التأمين الاجتماعي حصص رئيسية فيها: ٥٥% و ٥١% و ٣٠% و ٩٠% على التوالي. كذلك الحال بالنسبة للاتصالات الذي تهيمن عليه ثلاث شركة، حيث تمتلك الحكومات والمؤسسات العامة حصص كبيرة فيها: بتلكو (٧٠%) وزين (٢٥%) واس تي سي (٨٠%). لذلك، نعتقد إن مساهمة مجتمع الأعمال الخاص في الناتج المحلي الإجمالي لن تتجاوز حصة ٥٠% في احسن الأحوال.

ومنذ أن اعتمدت الحكومة برنامج التوازن المالي والذي يهدف إلى إعادة التوازن للمالية الحكومية وخفض نسبة الدين الحكومي بدعم من بعض الدول الخليجية، وما استتبعها من إجراءات رفع الدعم وفرض ضريبة القيمة المضافة وزيادة بعض الرسوم، شهدت معظم تلك القطاعات تراجع كبير في نشاطها وبرزت موجة من الإفلاسات وإغلاق السجلات التجارية في الوسط التجاري، خاصة بعد فتح تملك معظم السجلات التجارية لغير البحرينيين (مقابلة مع عدد من التجار، جريدة البلاد، ٨ يونيو ٢٠١٨، صفحة ٧).

٢. الوظائف والبطالة: يمكن القول بأن البطالة في البحرين تقترب من كونها بطالة هيكلية أي هناك عدم الاتساق بين جانبي العرض والطلب ناجم عن النموذج الاقتصادي المتبع والقائم على الأنشطة الخدمية والإنشائية والتجارية والمؤسسات الصغيرة والمتناهية

الصغر التي تعتمد بالأساس على العمالة الأجنبية الرخيصة التكلفة. لذلك وجدنا الارتفاع المضطرد في أعداد العمالة الأجنبية مقابل الارتفاع المتواضع في أعداد العمالة الوطنية.

فما بين عام ٢٠٠٤ و عام ٢٠١٨ (١٤ سنة) نمت العمالة الأجنبية في القطاع الخاص من نحو ٢٠٠ ألف إلى ٥٠٣ ألف بزيادة بنحو ٣٠٠ ألف بينما نمت العمالة الوطنية من ٧٥ ألف إلى ١٠٥ ألف أي بزيادة قدرها ثلاثين ألف، أي أن زيادة العمالة الأجنبية عشرة أضعاف زيادة العمالة الوطنية (المصدر: قاعدة بيانات هيئة تنظيم سوق العمل). وبذلك، تمثل العمالة الأجنبية ٨٣% من مجموع العمالة في القطاع الخاص.

لقد تنبتهت رؤية البحرين ٢٠٣٠ لهذه الحقيقة وسعت إلى علاجها من خلال رفع شعار جعل البحريني الخيار المفضل لأصحاب الأعمال من خلال الدعوة لتغيير النموذج الاقتصادي ورفع تكلفة العمالة الأجنبية. لكن يتضح من خلال الأرقام التي استعرضناها أن العامل الأجنبي لا يزال الخيار المفضل وذلك لكون النموذج الاقتصادي المتبع لم يتغير وظل كما هو.

وولدت سياسات الانفتاح الاقتصادي المزيد من الضغوط على سوق العمل حيث شهدنا تعديلات في قانون العمل حول أولوية توظيف العامل الوطني والتخلي الفعلي عن نسب البحرنة والسماح بما سمي الفيزا المرنة وتمليك السجلات للأجانب وهي جميعها سياسات ساهمت في تعاضم الحديث عن البطالة. ووفقاً للبيانات الرسمية الصادرة عن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية يتراوح معدل البطالة في البحرين ما بين ٤ - ٦% (التقرير السنوي الاحصائي، ٢٠١٨)، لكن هناك اختلاف على الطريقة التي تحتسب بها الوزارة هذا المعدل.

٣. ضعف متوسط الدخل للمواطنين: لا يوجد تعريف رسمي لمستوى خط الفقر في الوقت الحاضر في البحرين. في العام ٢٠١١ أجرت وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي دراسة لتعريف خط الفقر في مملكة البحرين وخلصت إلى أن خط الفقر يتمثل في أن يكون دخل الفرد أقل من ٧٠ ديناراً، وأقل من ٣٣٧ ديناراً للأسر المكونة من خمسة أفراد. بينما يقدر خبراء اقتصاديين إن مستوى الدخل اللائق للأسرة يجب أن لا يقل عن ٨٠٠ دينار في الوقت الحاضر (الدكتور اكبر جعفري - جريدة الوسط، ٥ يونيو ٢٠١٦، صفحة ٩)

ووفقاً لبيانات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية، فقد بلغت نسبة المشتركين الذين تقل رواتبهم عن ٨٠٠ دينار ما نسبته ٦٦% في القطاع العام و ٨٥% في القطاع الخاص. بينما تبلغ نسبة من تقل رواتبهم عن ٤٠٠ دينار ٦% في القطاع العام و ٤٥% في القطاع الخاص وذلك في الفصل الأول ٢٠٢٠ (نشرة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - الفصل

الأول ٢٠٢٠). ووفقاً لأرقام صادرة عن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية هناك نحو ٢٢ ألف عائلة تتلقى علاوة الغلاء و ١٥ ألف أسرة تحت مظلة المساعدات الاجتماعية.

٤. الخلل السكاني والعمالة الوافدة: يعتبر الخلل السكاني من أخطر العواقب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ولدها نمط النمو الاقتصادي الراهن. وقد بينا في الفقرات السابقة حجم غير البحرينيين والعمالة الوافدة بالنسبة لمجموع السكان ومجموع العمالة في البحرين. وقد برزت مخاطر الخلل السكاني خاصة في جائحة كورونا نظراً لتكدس العمالة الوافدة في مساكن تفتقد لمتطلبات الحياة الانسانية.

ومن المعروف أنه يثار حالياً جدلاً أممياً واسعاً حول ما اصطلح على تسميته الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعمالة المهاجرة، وقد ناقشت بحوث كثيرة الأخطار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية للخلل السكاني في دول المجلس.

٥. الفساد: على الرغم من تحسن مركز البحرين في مؤشر مدركات الفساد ٢٢ درجة ليبلغ المركز ٧٧ في العام ٢٠١٩ (موقع الشفافية العالمية – البحرين)، إلا أنه لا يزال بعيد عما كان عليه في بداية المشروع الإصلاحي الذي دشنته جلالة الملك عام ٢٠٠٢، حيث كان تصنيف البحرين في المرتبة ٣٤ عالمياً. ويعود هذا التراجع إلى جملة من الأسباب المتعلقة بتراجع الحريات السياسية وضعف البنية التشريعية والحوكومية لمكافحة الفساد، حيث لا يوجد قانون لمكافحة الفساد يضع استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد، علاوة على ضعف البنية التشريعية والرقابية للبرلمان وغياب هيئة مستقلة للنزاهة ومكافحة الفساد.

وبالرجوع إلى مؤشرات الحوكمة العالمية التي ينشرها البنك الدولي، يلاحظ التراجع الكبير في هذه المؤشرات فيما يخص مملكة البحرين. فعلى سبيل المثال انخفض مؤشر المشاركة والمسائلة من -٧١٩,٠ عام ١٩٩٦ إلى -٤٠٦,١ عام ٢٠١٨ وانخفض مؤشر فاعلية الحكومة وهي تشمل قضايا الحوكمة والإنتاجية والشفافية والمسائلة من بالإيجاب ٧٧٧,٠ عام ١٩٩٦ إلى ١٨٠,٠ عام ٢٠١٨.

٦. الدين العام: بلغ الدين العام للحكومة ١١,٥ مليار دينار بنهاية العام ٢٠١٩ وهو يمثل ٨٠% من الناتج المحلي الإجمالي (نشرة مصرف البحرين المركزي – مايو ٢٠٢٠). ويلاحظ من خلال بيانات وزارة المالية أن الحكومة ومنذ العام ٢٠٠٩ بدأت بالاقتراض بأكثر من العجز في الميزانية. ففي العام ٢٠١٠ بلغ العجز الفعلي ٤٦٠ مليون دينار بينما زادت قيمة الدين بمقدار ١,١ مليار دينار، كذلك عام ٢٠١٣ حي بلغ العجز الفعلي ٤١٠ مليون بينما بلغت زيادة الدين ١,٢ مليار دينار. ويزداد الأمر غموضاً إذا ما عرفنا أن ميزانية الدولة حققت خلال نفس هذه السنوات وخاصة خلال الفترة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٨

فائض قدره ١,٩ مليار دينار أي نفس قيمة العجز المتحقق الذي تراكم خلال هذه الفترة. وغير واضح أين يتم استثمار هذا الفائض.

لقد تفاقم الدين العام، وباتت خدمة هذا الدين لوحدها تمثل عبء كبير على ميزانية الدولة، حيث تمثل نسبة الفوائد على الدين العام في ميزانية العاميين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ ما معدله ٢٤% وهي نسبة كبيرة للغاية (وزارة المالية – ميزانية الدولة ٢٠١٩ – ٢٠٢٠). وهذا ما حدا بالدولة للتفاوض مع الدول الخليجية للحصول على حزمة مساعدات، حيث تم تقديم ١٠ مليارات دولار من قبل الامارات والسعودية والكويت، وهي قرض ميسر طويل الأجل مقابل قيام الحكومة بإجراء سلسلة من الإجراءات الإصلاحية مثل فرض ضريبة القيمة المضافة وبعض الرسوم والتقاعد المبكر ورفع الدعم عن البنزين والسلع الغذائية، وعلى أن تحقق التوازن المالي في الميزانية بحلول العام ٢٠٢٠ (وزارة المالية، برنامج التوازن المالي).

وقد أضر ارتفاع نسبة الدين العام بالتصنيف الائتماني الدولي للبحرين، حيث تصنف في الوقت الحاضر عن درجة B+/B.

وهو تصنيف غير استثماري. وخلال فترة جائحة كورونا، أعلنت الدولة أنها سوف تخفض ميزانية العام ٢٠٢٠ بما نسبته ٣٠% لمواجهة الأعباء الإضافية الناجمة عن تدابير مكافحة الجائحة علاوة على انخفاض أسعار النفط.



دراسة تحليلية حول تداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19)
الخسائر المالية والاقتصادية
ورقة مقدمة لندوة الجمعية البحرينية للشفافية
٨ سبتمبر ٢٠٢٠

د جعفر محمد الصائغ

أولاً: المقدمة

بعد تفشي وباء الكورونا وبقاء الناس في منازلهم في أغلب دول العالم، في ظاهرة تاريخية غير مسبوقة، أصبحت مدن العالم وأسواقها مهجورة حيث اختفى الناس تماماً من الأسواق والشوارع لا سيارات ولا طائرات ولا جامعات ولا مدارس ولا كائن حي يتجول في أزقة المدن. توقف النشاط الاقتصادي وانخفض الاستهلاك بشكل كبير، كثير من المصانع والمؤسسات الإنتاجية توقفت عن الإنتاج وبدأت بتسريح موظفيها، فالإنتاج لا يمكن أن يستمر بينما الاستهلاك في انحدار. العالم أصبح لا عمل ولا علم ولا إنتاجية ولا تجارة ولا استثمار. كيف يمكن وصف هذه الأزمة اقتصادياً؟ ما هي الابعاد الاقتصادية لهذه الأزمة؟ وما أبرز القطاعات التي تضررت بسبب كورونا في البحرين؟

ثانياً: ما هي أزمة وباء الكورونا وهل هي مرتبطة بالدورة الاقتصادية؟

ما يحدث في العالم هي أزمة صحية ذات طابع اقتصادي في المقام الأول. ولعل مجرى الأحداث وما آلت اليه من تطورات خطيرة على الاقتصاد العالمي يدلل بوضوح على عمق الأزمة وأهميتها وارتباطها بهيكلية الاقتصاد ومقومات النمو والازدهار، حيث أن استمرارها يعني توقف النشاط الاقتصادي وإفلاس المؤسسات الإنتاجية وانهيار الاقتصاد العالمي. فهي في الواقع ليست أزمة كونية مرتبطة بالدورة الاقتصادية والتي يعرفها الاقتصاديون بأنها عبارة عن تقلبات منتظمة بصورة دورية في مستوى النشاط الاقتصادي تتعرض لها اقتصاديات العالم وتختلف مدة كل دورة وفقاً لقدرة الاقتصاد على الخروج من مراحلها المختلفة والوصول لمرحلة الانتعاش أو الرخاء. ففي مثل هذه الدورات ينخفض الاستهلاك ولكن لا يصل الى الصفر، كما أن الأسواق والمحلات التجارية تعمل لجذب المستهلكين، فالناس ليس مقيدين في منازلهم، والتجار بإمكانهم استخدام الأدوات التسويقية المختلفة لجذب المستهلكين وزيادة مبيعاتهم كإعلانات والدعايات والتخفيضات. ولكن مع أزمة كورونا فهناك شلل تام في الاقتصاد، حركة النقل متوقفة والأسواق مغلقة

والناس (المستهلكين) ممنوعين من الخروج من منازلهم فلا يمكنهم شراء ما يرغبون شرائه من سلع وخدمات باستثناء المنتجات الضرورية، فالطلب على كثير من السلع والخدمات قد يصل إلى الصفر. وهذا مكن الخطورة فالوباء بذلك قد ضرب بشدة محرك عجلة الاقتصاد وهو الاستهلاك فأبقاه مشلولاً تماماً. ومع استمرار الأزمة لفترة طويلة فإن العالم سيكون أمام خيارين وكلاهما أصعب من الآخر، أما التضحية بالبشر أو بالاقتصاد، أي مواجهة الانهيار الاقتصادي أو الحد من انتشار الفيروس وتكثيف الإجراءات الوقائية الصارمة لتخفيف الأضرار. الخيار الأول يعني إسعاف الاستهلاك من خلال فتح الأسواق وفك القيد على البشر للتسوق (استهلاك) وهذا بدوره سيؤدي إلى تفشي الوباء بشكل أوسع، أما الخيار الثاني يعني بقاء الناس في منازلهم حتى إشعار آخر وإن تطلب الأمر انهيار الاقتصاد بمؤسساته وشركاته ومصانعه وبورصاته.

ثالثاً: كيف ضرب فيروس كورونا الاستهلاك؟

لجأت دول العالم إلى عمليات الإغلاق الشامل وحظر التجول لمنع انتشار الوباء، ما أدى إلى تعطيل الاقتصادات المحلية. إن بقاء الناس في المنازل يعني توقف الاستهلاك والذي هو في النظام الرأسمالي المحرك الأساسي لعجلة النمو. وعندما تتوقف الحياة الاقتصادية تبقى من دون محرك، حيث أن الإنفاق الاستهلاكي هو أحد أهم مكونات الناتج الإجمالي ويأتي على جانبي المعادلة حيث يعتبر دخلاً وإنفاقاً عند قياس إجمالي الناتج المحلي. إن استهلاك أو إنفاق فرد يعتبر دخلاً لفرد آخر. فبدون الاستهلاك يدخل النشاط الاقتصادي في غيبوبة عميقة قد لا يستيقظ منها إلا بعد تكبده خسائر مالية لا تحتمل، تشمل تسريح الموظفين وانهيار سوق العمل، وإفلاس الشركات وتحديدًا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي توظف أكثر من ٩٠% من القوى العاملة في العالم.

رابعاً: الخسائر المالية والاقتصادية:

تكبد الاقتصاد العالمي خسائر فادحة تقدر بأكثر من ٨ تريليونات دولار، ومن المتوقع أن تستمر الخسائر في الارتفاع في ظل تسارع وتيرة الانكماش. وحسب تقارير بنك التنمية الآسيوي، فإن الاقتصاد العالمي قد يخسر ما بين ٥,٨ إلى ٨,٨ تريليون دولار، نتيجة لوباء كوفيد-١٩، حسبما نقلت وكالة أنباء "شينخوا" الصينية. وأوضح البنك، في تقريره الجديد أصدره تحت اسم "التقييم المحدّث للأثر الاقتصادي المحتمل لكوفيد-١٩"، أن الخسائر الاقتصادية في آسيا والمحيط الهادئ يمكن أن تتراوح من ١,٧ تريليون دولار في ظل الإغلاق القصير لمدة ثلاثة أشهر، إلى ٢,٥ تريليون دولار في حالة الإغلاق الطويل لمدة ستة أشهر.

إن الإصابات والوفيات في ارتفاع مستمر وبمعدلات مخيفة في دول العالم وخاصة أمريكا وأوروبا. يبدو أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قد حسم أمره وقرر وضع حد زمني لكافة أنواع الحجر الصحي المفروض على المواطنين الأمريكيين، حيث في كل مرة يحدد تاريخ جديد لوقف العزل والعودة إلى العمل حتى لو استمر تفشي هذا الوباء وأدى إلى كارثة بشرية.

في الواقع يصعب تقييم حجم الضرر الاقتصادي مالياً ويصعب معرفة نهاية هذه الأزمة، الامر الذي يزيد من حجم الخسائر .

الخسائر المالية التي تكبدها الاقتصاد البحريني:

- في مملكة البحرين وبقية دول الخليج من الواضح ان الخسائر الاقتصادية أصابة جميع القطاعات الاقتصادية , ولكن الاكثر تضررا هي السياحة والطيران والبيع بالتجزئة والمطاعم والمواصلات والمنشآت الصغيرة بشكل عام

- إنخفاض حاد في حجم الاستثمارات

- تدهور قطاع الفنادق: فحسب ما جاء في الصحف المحلية فقد أطلق مديرو فنادق في البحرين، نداءات استغاثة؛ للمطالبة بسرعة دعم قطاع الفنادق، حيث قالوا: إنه "يشهد خسائر فادحة ومستمرة، بسبب جائحة كورونا"، مطالبين بوضع آليات دعم تنقذ القطاع. وبين نائب رئيس لجنة الضيافة والسياحة بغرفة تجارة وصناعة البحرين إبراهيم الكوهجي: إن الفنادق "انتظرت الحصول على دعم، لكن بالمقابل بدأت في تكبُّد مزيد من الخسائر، بسبب فواتير الكهرباء والماء بعد انتهاء تحمُّل الحكومة لها خلال أشهر مايو ويونيو ويوليو."

- وكما هو معروف فإن القطاع السياحي في البحرين يعتمد بنسبة ٩٠% على السياح والزوار من دول مجلس التعاون الخليجي، ومن المتوقع ومع توقف السياح الخليجين وغيرهم أن تنخفض عوائد القطاع السياحي إلى ٠%؛ وسيكون نحو أكثر من ٢٠ ألف غرفة من دون سياح.

- تراجع كبير في مؤشر البورصة: حسب بيانات الاسواق المالية فقد تراجع المؤشر بنسبة ٠,٤٧ بالمائة، بما يُوازي ٦,٠٨ نقطة ليصل إلى ١٢٧٤,٣٠ نقطة. وانخفضت قطاعات الصناعة، البنوك التجارية، والاستثمار بنسبة ٠,٨٨ بالمائة، بنسبة ٠,٧٩ بالمائة، وبنسبة ٠,٠٨ بالمائة على الترتيب، بينما ارتفع قطاع الخدمات بنسبة ٠,٣١ بالمائة. ومن بين أبرز الأسهم الخاسرة شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) بنسبة ٠,٩١ بالمائة، ومجموعة جي إف إنتش المالية، المدرجة في سوق دبي المالي، وفي بورصة الكويت بنسبة ٠,٦٧ بالمائة .

- إفلاس عدد من الشركات وخاصة الصغيرة الغير قادرة على تحمل الخسائر المالية.

- تدهور المستوى المعيشي للأفراد الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد الفقراء والمحتاجين.
- تسريح عدد كبير من الموظفين في مختلف القطاعات الاقتصادية

خامساً: الإجراءات التي اتخذتها الدولة لاحتواء الأزمة:

- أعلنت مملكة البحرين عن حزمة تحفيز ودعم اقتصادي بـ ٤,٣ مليار دينار بحريني (١١,٤ مليار دولار) للمواطنين والقطاع الخاص مع انتشار فيروس كورونا في الوقت الذي تعاني منه البحرين ارتفاع المديونية والتي وصلت إلى حوالي ١٥ مليار دينار. وبحسب بيان وكالة أنباء البحرين الرسمية
- دفع رواتب المواطنين البحرينيين بالقطاع الخاص للأشهر: أبريل، مايو، ويونيو ٢٠٢٠ بقيمة إجمالية تقدر بـ ٢١٥ مليون دينار (٥٧١,٨ مليون دولار) .
- تكفل الحكومة بفواتير الكهرباء والماء لكافة المشتركين من الأفراد والشركات لأشهر أبريل، مايو، ويونيو ٢٠٢٠ بما لا يتجاوز فواتير نفس الفترة من العام الماضي لكل مشترك بقيمة إجمالية تقدر بـ ١٥٠ مليون دينار (٣٩٨,٩ مليون دولار) .
- إعفاء المؤسسات التجارية من رسوم البلدية لأشهر أبريل، مايو، ويونيو ٢٠٢٠ بقيمة إجمالية تقدر بـ ٢٥ مليون دينار (٦٦,٥ مليون دولار) .
- إعفاء المؤسسات الصناعية والتجارية من الرسوم المستحقة على استئجار الأراضي الحكومية التي تستخدم لأهداف صناعية لأشهر أبريل، مايو، ويونيو ٢٠٢٠. لم يتم توضيح قيمة هذه الرسوم .
- إعفاء المنشآت والمرافق السياحية من رسوم السياحة لأشهر أبريل، مايو، ويونيو ٢٠٢٠. لم يتم ذكر قيمة هذه الرسوم أيضا .
- مضاعفة حجم صندوق السيولة بقيمة ١٠٠ مليون دينار (٢٦٦ مليون دولار) ليصل إلى ٢٠٠ مليون دينار (٥٣١,٩ مليون دولار).
- تم إنشاء صندوق السيولة ويقوم بتقديم دعم لشركات القطاع الخاص في البحرين.
- اتخذ بنك البحرين المركزي قرارات تهدف إلى رفع قدرة الإقراض لدى البنوك بـ ٣,٧ مليار دينار (٩,٨ مليار دولار) لإعطائهم مرونة للتعامل مع طلبات العملاء من أجل تأجيل الأقساط أو للتمويل الإضافي .
- إعادة توجيه برامج صندوق العمل (تمكين) للشركات المتأثرة بكورونا مع إعادة هيكلة القروض بالتعاون مع البنوك بقيمة تقدر بـ ٦٠ مليون دينار (١٥٩,٦ مليون دولار).

سادساً: الخسائر المالية والاقتصادية على مستوى الاقتصاد العالمي :

ألحقت هذه الأزمة أضراراً مختلفة بالاقتصاد العالمي منها:

- تراجع الانفتاح الاقتصادي في دول العالم مما أدى بتوقف كثير من الانفاقيات الدولية وخاصة فيما يتعلق بالتجارة الدولية.
- إفلاس وانهيار المؤسسات والشركات في مختلف القطاعات مما أدى إلى عجز واضح في قيام القطاع الخاص بدوره في تنشيط الاقتصاد
- انخفاض حاد في الاستثمارات
- ارتفاع كبير في عدد البطالة
- انخفاض حاد في الطلب على النفط مما أدى إلى انخفاض السيولة في الدول المصدرة للنفط منها البحرين. فقد انخفضت أسعار النفط خلال الفترة القليلة الماضية بنسبة ٦٥%، أو ٤٠ دولاراً للبرميل، بينما تراجعت أسعار الغاز الطبيعي بنسبة ٣٨%.
- الفنادق والمطاعم في البحرين تعاني من خسائر فادحة تعجز بعضها عن تحملها.
- طبقاً لتقارير منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة فإن تفشي وباء كورونا تسبب بخسائر لقطاع السياحة العالمي تقدر بنحو ٣٢٠ مليار دولار في الفترة من يناير إلى مايو الماضي.
- تسببت هذه الازمة بضرر اقتصادي كبير يتجاوز التداعيات الصحية المباشرة للفيروس.
- بشكل عام يمكن القول أن الاقتصاد العالمي سيتضرر من هذا الوباء بشكل كبير، من ناحية معدل النمو، ومن ناحية مستوى المعيشة؛ وسيكون لبعض التداعيات، ومنها التغييرات الجذرية في نظام التجارة العالمي. فحسب تقرير التنمية الأسيوي فبالإضافة إلى الصدمات التي ستعرض لها قطاعات السياحة والاستهلاك والاستثمار والتجارة والروابط الإنتاجية فإن هناك مشاكل أخرى متمثلة في زيادة تكاليف التجارة التي تؤثر على التنقل والسياحة والصناعات الأخرى، واضطرابات العرض التي تؤثر سلباً على الإنتاج والاستثمار. كما أنه من المتوقع أن يتسبب الفيروس بخسارة ما بين ١٥٨ مليون شخص و ٢٤٢ مليوناً وظائفهم.
- أسواق الأسهم هي الأخرى تضررت بشكل كبير خلال الخمسة شهور الماضية. فقد شهد مؤشر داو جونز الصناعي ومؤشر فوتسي في لندن أكبر انخفاضات فصلية منذ عام ١٩٨٧، حيث انخفضا بنسبة ٢٣ في المئة و ٢٥ في المئة على الترتيب. كما خسر مؤشر ستاندرد آند بورز ٥٠٠ نسبة ٢٠ في المئة خلال الربع الأول، وهو الأسوأ له منذ عام ٢٠٠٨.

- وحسب بيانات صندوق النقد الدولي فإن وباء كوفيد-١٩ سيدفع بالاقتصاد العالمي في اتجاه ركود عميق هذا العام متوقعا تراجع الناتج العالمي بنسبة ٣%. ولتقريب حجم الخسارة قال الصندوق "خسارة الاقتصاد العالمي توازي حجم اقتصادي ألمانيا واليابان". كما توقع الصندوق في تقريره السنوي أن ينكمش الاقتصاد الأميركي بنسبة ٥,٩%، وأن الاقتصاد العالمي قد يخسر ٩ تريليونات دولار خلال عامين.
- عربياً قال صندوق النقد الدولي إن جميع الدول العربية ستهبط اقتصاداتها إلى المنطقة الحمراء (الانكماش الاقتصادي) هذا العام، فيما يتجه الاقتصاد في السعودية إلى انكماش بنسبة ٢,٣%.
- كشفت دراسة أعدها باحثون من جامعة سيدني الأسترالية أن قطاع صناعة السفر هو الأكثر تضرراً، بسبب إلغاء الرحلات الجوية وإغلاق البلدان حدودها للزوار، خاصة في آسيا وأوروبا والولايات المتحدة. وأن فقدان الاتصال العالمي أثار عدوى اقتصادية، أدت إلى اضطرابات كبيرة في قطاعات التجارة والسياحة والطاقة والمالية". وحسب ما جاء في الدراسة فإنه من المحتمل توسيع فجوات الثروة والدخل العالمية الموجودة بالفعل والتي قد تؤدي إلى تدمير أنظمة الرعاية الصحية في البلدان ذات الدخل المنخفض.
- طبقاً لتقرير منظمة التجارة العالمية فإن تجارة السلع عالمياً سجلت انخفاضاً قياسيًّا في الأشهر الأولى من العام بسبب جائحة «كوفيد ١٩»، فقد تراجع تجارة السلع العالمية بما بين ١٣ و ٣٢ في المائة خلال العام الحالي. وكشف المدير العام للمنظمة، روبيرتو أزيفيدو، إن «انهيار التجارة الذي نشهده اليوم هو بحجم لا مثيل له؛ سيكون في الواقع الانهيار الأكبر على الإطلاق.»

سابقاً : هل نحن أمام نظام اقتصادي عالمي جديد؟

بعد تفشي هذا الوباء وما أفرزه من عيوب وضعف في النظام السياسي والاقتصادي العالمي وخسائر مالية وبشرية فادحة بدأت أصوات ترتفع مطالبة بنظام عالمي جديد ينقذ البشرية من الظلم والفساد والهيمنة. ذهب البعض بالاعتقاد بأن النظام العالمي هو استمرار للنظام العالمي الاستعماري القديم فلا جدوى التمسك به، بينما ذهب آخرون بالمطالبة بضرورة بناء نظام عالمي جديد لا يعتمد على قطب واحد بل بالمشاركة بين الصين والولايات المتحدة الأميركية .

أوروبا بدأت قلقة على انهيار الاتحاد الأوروبي حيث قال رئيس وزراء إسبانيا بيدرو سانشيز إن "جائحة فيروس كورونا قد تتسبب في انهيار الاتحاد الأوروبي، إن لم يتم اتخاذ إجراءات أكثر صرامة في التعامل مع الأزمة الحالية."

هذا الوباء كشف عيوب وضعف النظام الاقتصادي العالمي فهي إما ضعيفة للغاية ومهدّدة سياسياً واقتصادياً، كما في حالة منظمة الصحة العالمية، أو أنها غير مناسبة، كما في حالة الأمم المتحدة ولا تتناسب مع الوضع الاقتصادي والسياسي في دول العالم. لقد أعاد هذا الوباء الحدود أو قوّاها، وعرقل الهجرة، ونقل السلطة من المؤسسات والمنظمات الدولية إلى السلطة الوطنية. كما أدى زيادة حدة التنافس بين الصن وأمريكا بشكل يهدد بظهور نذر حرب باردة عابرة للمحيطات.

ثامناً: التوصيات:

١. في الأزمة الحالية دروس وعبر في غاية الأهمية وخاصة فيما يتعلق بضرورة تنويع مصادر الدخل وبأهمية وجود احتياطي نقدي يساعد الدولة على تحفيز النشاط الاقتصادي خلال الازمات الاقتصادية.
٢. الأخطر والأسوأ في أزمة كورونا أنه من الصعب التنبأ بنهايتها فليس هناك جدول زمني وليس هناك علاج ولا سياسة محددة قادرة على احتوائها بشكل كامل. فالدولة مطالبة بتهيئة نفسها أولاً والمجتمع ثانياً بأن الفترة قد تطول والتضحيات أو الوضع الاقتصادي الصعب قد يستمر لسنوات قادمة.
٣. من الضروري ولأجل الاستمرارية فالوحدات الإنتاجية مطالبة بان تعمل على خفض نفقات التشغيل وتطوير سياساتها التسويقية .
٤. منع تسريح العمالة الوطنية إلا بعد علم وزارة العمل ومعرفة الاسباب والمبررات.
٥. منع المؤسسات الانتاجية بتسريح العاملين قبل استنفاد الخيارات الأخرى مثل اعطاء الموظف إجازة بدون راتب .
٦. تفعيل دور الشركات والمؤسسات الكبيرة في حلحلة الازمة وحماية أنفسها من خلال تبني رؤية مستقبلية لضمان استمراريتها وعدم إفلاسها.
٧. الاستفادة من تجارب الدول الأخرى وخاصة الصين
٨. الدولة مطالبة بتكثيف البرامج التوعوية الهادفة إلى زيادة الوعي لدى المواطن بأهمية الالتزام بالاحترازات الصحية والبعد الاجتماعي.
٩. حزمة الحوافز التي أقرتها الحكومة البحرينية كافية لتهدئة الوضع الاقتصادي الصعب الذي تمر بها البحرين وتساعد المستثمر وتحفز الناس والمستهلكين على الاستثمار، كما أنها تقلل تكاليف الإنتاج على المستثمرين، وكذلك تساعد على زيادة السيولة والدخل لدى المستهلكين للانخراط بالنشاط الاقتصادي والاستهلاكي ولكن هذه الحزمة لا تنهي الأزمة إذ أنها في الأساس أزمة صحية فالدولة مطالبة باتخاذ كل التدابير والاجراءات الصحية لمنع تفاقم الوضع

المراجع

١. تقارير المصرف المركزي في البحرين
٢. دراسة وتقارير صادرة عن غرفة تجارة وصناعة البحرين
٣. بنك التنمية الآسيوي
٤. وكالة أنباء "شينخوا" الصينية.
٥. مواقع الكترونية مختلفة
٦. وكالة أنباء البي بي سي
٧. تقرير مؤشر داو جونز الصناعي
٨. تقرير مؤشر ستاندرد آند بورز
٩. دراسة أعدها باحثون من جامعة سيدني الأسترالية.
١٠. تقارير منظمة السياحة العالمية
١١. صحيفة الوطن البحريني
١٢. صحيفة اخبار الخليج البحرينية



تأثر العمالة الوافدة بجائحة كورونا (كوفيد- ١٩)

د.حسن الماضي

ورقة مقدمة لندوة الجمعية البحرينية للشفافية

٨ سبتمبر ٢٠٢٠

شملت جائحة كورونا أغلب القطاعات الاقتصادية في العالم..ولم تترك مجالاً إلا واثرت فيه بشكل سلبي. فلقد اغلقت الحدود وتعطل الطيران وشلت حركة السياحة وبقية القطاعات. وكان من بين هذه الجوانب التي تضررت بشكل مباشر و اكبر أوضاع العمال وبالخصوص العمالة الوافدة.

والتي تبلغ حوالي ٢١ مليون في دول الخليج. تستحوذ البحرين تقريبا ٥٩٤ الف منهم. يحولون للخارج حوالي ١,٢ مليون دينار بحريني سنويا..انخفضت بسبب الجائحة بنسبة ٢٠%.

و بسبب تفشي فيروس الكورونا المستجد وضع الاقتصاد البحريني أمام تحد صعب و هو الذي للتوى بداء استراتيجيه التوازن المالي وتقليل المصاريف واعادة توزيع الدعم..وجدت الحكومة نفسها مطالبة بزيادة الإنفاق وخفض معدل الفائدة على القروض حيث ان الاستهلاك تآثر بشكل كارثي وقل الانتاج لتعطل النشاط التجاري وبقاء الناس في بيوتهم.. قدمت الحكومة حزمة مالية تبلغ ٤,٣ مليار للاقتصاد. ودعمت رواتب ١٠٠ الف عامل بحريني في القطاع الخاص بمبلغ ٢١٥ مليون وقدمت دعم للمؤسسات لتغطية جزء من التزاماتها التشغيلية بما فيها أجور العمالة الوافدة القانونية..

ولعل أكثر المتضررين من العمالة الوافدة كانت العماله الغير نظاميه.والتي تبلغ حوالي ٩٠ ألف. تعمل خارج النظام الإداري بصورة غير قانونية..بعضها يصلح وضعه عبر التصريح المرن وبقى الاخر تحت ما يسمى الفري فيزا..وهذه الجماعة لم يطالها الدعم لانها لا تعمل لدى مؤسسات ولا تستلم مرتبات بشكل نظامي. إنما تعمل بشكل منفرد. وهي ما انقطع فرص الدخل لها ولم تجد فرص عمل لتخويف الناس من انتشار المرض او تخوفها من التعامل معها

القبلة الموقوتة..

تعتبر هذه العمالة قنبله موقوته حيث انها كانت تعيش في وضع انساني صعب بحيث انها تسكن جماعات في بيوت خشبية في البساتين أو في بيوت قديمة متهالكة لا تصلح للحياة الإنسانية..يجمع فيها حوالي من ٩ الي ١٠ اشخاص في غرفة لا تتعدى ٤ امتار. تفتقر

لابسط شروط الحياة..ومع انعدام مصادر الدخل لها باتت تشكل خطرا على السلم الأهلي
لاحتتمال توجهها للسرقة أو المتاجرة في الممنوعات كبيع المسكرات او الدعارة.

تأثير العمالة الوافدة

من الناحية الاقتصادية..

ألزمت الحكومة على تحمل مصاريف ايوائهم وعلاجهم و إعانتهم .مما سبب ضغط على
مصروفات الحكومة العامه..

من الناحية الصحية

حيث أن غالبية العمالة الوافدة قليل التعليم والثقافة .لم تلتزم بالاحتياطات الوقائية ضد
الجائحة جعلها عرضة للمرض بأعداد كبيرة ألزم الحكومة لفرد مركز خاص لها لتلقي
العلاج والذي سبب ضغط على النظام الصحي الذي كان يعاني من نقص في الكوادر
والمعدات الأمر الذي دفعه للاستعانة بالمتطوعين.

من الناحية الاجتماعية..

خلق تصرف بعض العمالة الوافدة واستهتارها بالاحتياطات الوقائية حالة تدمر في أوساط
المجتمع الذي بان واضحا في وسائل التواصل الاجتماعي من بعض تصرفاتهم وتجمعاتهم
التي لم تعر الوضع الصحي أهمية قد تشكل خطر على الصحة العامة لبقية المواطنين عن
طريق نقل العدوى لهم لاحتمال اختلاطهم..